

## الثورات العربية والقيم الجديدة

ياسين الحاج صالح\*

## ثورة العامة: قضايا أخلاقية وثقافية وسياسية

تجربة سياسية، وتجربة تجددٍ نفسيٍّ بقدر ما هي تجربة تغيير اجتماعي، وهي انتفاضة على الذات بقدر ما هي ثورة على الواقع.

**تشكل** الانتفاضة الشعبية السورية تجربة خارقة لمئات ألوف السوريين؛ تجربة أخلاقية بقدر ما هي

## I

لهذه الخبرات، والفاجع والمأساوي لغير قليل منها، كفيل بغرسها في الذاكرة الوطنية لأجيال مقبلة. وجدير بنا أن نتكلم فعلاً على ثورة، لأن السوريين كثيرين يغيرون أنفسهم بعمق بينما هم يكافحون من أجل تغيير بلدهم وتحرر شعبهم. ولعله لذلك بالذات يستحيل أن تُهزم الانتفاضة، إذ لا يمكن لنظام مفلس أخلاقياً وسياسياً وفكرياً، ومتخم بالفساد والغرور، أن يتغلب بالقوة على هذه الروح الجسورة القوية. فطوال أربعين عاماً فرض النظام على السوريين حياة صغيرة، ضيقة، وخالية من الشجاعة ومن التجارب المجددة، ومن زهو الحياة. لقد فرض حياة مادية بكل معنى الكلمة، مقفرة من أي بعد معنوي وأخلاقي وروحي وجمالي، فكانت حياة محض دنيوية إلى حد الدناءة، يكاد الدين يكون

عبر المشاركة في الحركة الاحتجاجية تحدياً لخطر الاعتقال والتعذيب والموت، يغيّر شباب وكهول، نساء ورجال، حياتهم، ويجددون أنفسهم. يخرجون من مواجهة الخطر أقوى وأشجع وأشد احتراماً لذواتهم، وأكثر انطلاقةً، وهذه تجربة لا تتاح لمن لا يشارك في الاحتجاج، ولم يتح ما يشبهها على هذا النطاق الواسع لنحو جيلين من السوريين. وعبر الانخراط في مجازفة جماعية مكلفة، يطور هؤلاء السوريون الجدد روحاً من الغيرية والتضامن الحي، لا شبيه لها في ذاكرة جيلين أيضاً. وعبر الاستماتة (بالمعنى الحرفي للكلمة) من أجل هدف عام، يتحرر السوريون المشاركون في الانتفاضة من الخوف والأناية معاً. والطابع الحاد والخطر دوماً

(\*) كاتب سوري.

تجارب جديدة لعدد كبير من السوريين، وهي ديمقراطية بفعل الطابع الطوعي لهذه التجارب الاستثنائية التي لم يتوفر ما يضاهاها يوماً في ظل النظام البعثي.

بصري هائل شارك في بنائه ألوف من السوريين في كل مكان، وشاهده ملايين السوريين في كل مكان، الأمر الذي يوفر مناعة إضافية ضد النسيان. فالذاكرة الكلامية هشة، قياساً بالذاكرة المصورة التي هي أيضاً عتاد ذاكرة جمعية. وقد كان لكل من الهاتف المحمول والصفحة الشخصية على الفاييس بوك دور تفريدي ساهم في تكون وتمييز أفراد وذاتيات مستقلة، ودور ديمقراطي موسع للمشاركة في إنتاج المعلومات وصنع فضاء عام مغاير و"افتراضي" لا تستطيع السلطات احتلاله، ودور تواصل صانع لتجمعات جديدة يتعذر على النظام فضّها، فضلاً عن دور هذه التقنيات في بناء ذاكرة الانتفاضة والسجل الكبير الذي يؤرخ لها يوماً بيوم، وميداناً ميداناً.

وفضلاً عن الأرشيف المرئي هناك أيضاً حكايات كثيرة كتبها عدد كبير من المشاركين المباشرين، وهناك مرويات لا بد من أن تجد سبيلها إلى التداول العام يوماً ما. وعلاوة على ذاكرة لا يستطيع النظام مصادرتها، ولا إحالتها إلى النسيان، فإن التوثيق المصور للانتفاضة أتاح لها فوزاً حاسماً في المعركة الإعلامية، إذ ليس لدى النظام ما يضاهاها، ولو من بعيد، صدقية وثائق الانتفاضة وديناميتها وسعة قاعدة تغطيتها، وتكلفتها المادية التي تكاد تكون معدومة. أما التكلفة الإنسانية، في المقابل، فربما تكون عالية جداً.

وقد أسس هذا أيضاً لتفوق الانتفاضة

هو الفاكهة الروحية الوحيدة في هذه الصحراء القاحلة، والملاذ الأوحى من تعفن حياة متمرزة بالمطلق حول السلطة والمال. أما اليوم، فإن الانتفاضة، وبسواء، توفر

## II

بفضل ثورة وسائل الاتصال، وخصوصاً الهاتف النقال، ضاقت المسافة كثيراً بين النشاط الميداني وبين تغطيته الإعلامية، وظهرت ضروب أكثر ديمقراطية من التنظيم والقيادة، مُنبئة في الحركة نفسها، ومعتمدة بصورة واسعة على وسائل الاتصال الحديثة. فقد اعتمدت تحديداً على الهاتف الخليوي، وصفحات موقع الفاييس بوك، والتسجيلات المصورة على موقع اليوتيوب، فضلاً عن التوصيل الكثيف للأخبار والصور إلى الأقبية الفضائية، تعويضاً عن منع مراسليها من العمل في سورية.

وكل ناشط ميداني، وخصوصاً إذا كان شاباً، هو صانع مضاعف لواقع جديد: مرة عبر خروجه إلى الشارع متحدياً السلطة الباطشة التي صارت تمثل الماضي، وعاملاً على تغييرها، ومرة عبر توثيق صورة هذا الواقع الذي يصنعه، وضمنان تحويله إلى واقع مشترك عبر توصيله إلى منابر إعلامية عامة، الأمر الذي يشكّل حماية (نسبية) لهذا الحراك، ومخاطبة للرأي العام في البلد وفي العالم، وكسباً لتعاطف قطاعات أوسع من السوريين والعرب، والناس في كل مكان. وكان من شأن غياب جملة هؤلاء الشباب الذين هم عصب الانتفاضة، والذين يغطون أنشطتها في بورها المنتشرة، أن يعزلها، فيسهل على النظام سحقها.

إلى ذلك يقوم هذا النشاط الذي يتخذ كاميرا الهاتف المحمول سلاحاً، بصنع ذاكرة موضوعية للانتفاضة، وبناء أرشيف سمعي

البلد في صورة جديدة.  
كل هذا كي نقول إن النظام الذي يستطيع أن يخوض حرباً ضد تمرد المحكومين، لا يسعه أن يخوض حرباً ضد ذاكرتهم. فحتى لو أمكنه التغلب بالقوة على الانتفاضة، وهذا في حكم المستحيل، فإن غلبته هذه لن تكون إلا جولة أولى في صراع أطول، يحوز السوريون فيه منذ الآن ذاكرة تمرست بتجارب استثنائية، وتشكل سنداً لهم في أي جولات مقبلة من كفاحهم التحرري.

الأخلاقي، فالذين يضحون بحريتهم ويجازفون بحياتهم لا يقارنون بما سمّاه ناشطون مصريون في أيام ثورتهم "حزب الكنبه"، أي أولئك الذين تابَعوا الثورة عبر شاشة التلفاز، ولا بمبْخري النظام ومبرريه وشبّخته الإعلاميين والأيديولوجيين، ولا، من باب أولى، بأدواته القمعية، وبقتلته الكبار منهم والصغار. وما تتسم به الانتفاضة من شجاعة وتضحية، ومن روح جامعة، كفيل بأن يكون تجربة وطنية مُكوّنة، تساهم بعمق في تشكيل

### III

الكسوة؛ قطناً؛ جديدة عرطون؛ وفي حمص: باب السباع؛ باب دريب؛ الوعر؛ الرستن؛ تلبيسة؛ القصير؛ وفي حماة: الحاضر؛ السوق؛ ساحة العاصي؛ السلمية؛ وفي إدلب: معرة النعمان؛ جسر الشغور؛ بنش؛ خربة الجوز؛ جبل الزاوية؛ وفي حلب: الجامعة؛ سيف الدولة؛ صلاح الدين؛ الصاخور؛ عين العرب؛ تل رفعت؛ منبج؛ الباب؛ وفي الحسكة: القامشلي؛ رأس العين؛ عامودا؛ الدرباسية؛ وفي اللاذقية: الصليبية؛ الرمل؛ الفلسطيني؛ السكنتوري؛ جبلة؛ وفي طرطوس: بانياس؛ البيضة؛ الرقة؛ الطبقة؛ وفي دير الزور: الميادين؛ البوكمال؛ الغورية.  
والانتفاضة تسمّى الأيام أيضاً، وخصوصاً أيام الجُمع: الجمعة العظيمة؛ جمعة الغضب؛ جمعة آزادي؛ جمعة صالح العلي؛ جمعة ارحل. كما أنها تحرر اسم البلد: سورية، فهي ليست سورية الأسد ولا دولة البعث.  
وعبر التسمية وإحياء الأسماء، فإن الانتفاضة هي صانعة للذاتيات، أي لمراكز المبادرة والفاعلية الحرة، في حين أن النظام حوّل سورية والسوريين جميعاً إلى موضوعات لذات حرة وحيدة هي "الذات الأُسدية".  
الانتفاضة تكشف غنى سورية المقموع، غناها الاجتماعي والثقافي والسياسي، ووفرة

في سورية اليوم قوتان: النظام والانتفاضة الشعبية.  
الأولى تملك السلاح والمال والخوف، وتقتل، لكنها مفتقرة كلياً إلى المعنى، أمّا الثانية فتملك تحدي الخوف، وبالتالي الحرية. الانتفاضة تجسد للغيرية التي تبلغ حد التضحية بالحياة، والنظام تجسد للأناية التي تبلغ حد تدمير البلد من أجل بقاء طغمة متدنية المستوى فكرياً وسياسياً وأخلاقياً. الانتفاضة ترمد أخلاقي وسياسي، يصنع فارقاً هو الأكبر في تاريخ سورية المعاصر، وربما منذ استقلالها، بينما النظام تمرّد على المجتمع السوري، لا تستقيم أموره إلا بقدر ما يكون هذا الأخير مريضاً، منقسماً على ذاته، وفاقداً للثقة بنفسه.  
الانتفاضة قوة حياة، أمّا النظام فقوة موت.  
الانتفاضة تسمّى، بينما النظام يلغي الأسماء، فهو يفرض على كل ما في البلد اسماً واحداً، هو "الأسد". الشارع باسمه والساحة باسمه والبحيرة الأكبر باسمه، والمشفى باسمه والمكتبة الوطنية باسمه، وسورية نفسها باسمه. الانتفاضة تسمّى الأمكنة أو تحيي أسماءها: ففي درعا: جاسم؛ نوى؛ بصرى؛ داعل؛ إنخل؛ وفي دمشق: كناكر؛ دوما؛ حرستا؛ الميدان؛ برزة؛ ركن الدين؛ المعضمية؛ التل؛

يحررونه من احتلال شبه شمولي له. وعبر التسمية وإحياء الأسماء يستعيد السوريون السيطرة على حياتهم وبيئاتهم، فيسردون قصصهم، ويصلحون لغتهم بفتحها على انفعالات حية وقصوى.

أبنائها المظموسي الملامح، هؤلاء الذين لا تكف آلة الطغيان عن عزلهم أو افتراسهم، كما أنها (الانتفاضة) تمنحهم الكلام العام: يهتفون؛ يعترضون؛ يسخرون؛ ينشدون ويغنون؛ يستحوذون على الفضاء/ المجال العام، أو

## IV

وقد قامت سياسة "التحديث والتطوير"، المنسوبة إلى الرئيس السوري بشار الأسد، بالضبط بتجديدات على مستوى الأدوات والأجهزة (سيارات حديثة؛ "مولات"؛ فنادق ومطاعم باذخة؛ فروع مصارف...)، لكن من دون أي مضمون إنساني وأخلاقي وسياسي عام. فليس هناك اعتراف بحقوق سياسية ولا حريات عامة ولا تضامن اجتماعي ولا ترقٍ ثقافي، بل بالعكس، فإن التضامن الاجتماعي والوطني بين السوريين انحدرت بشدة، وتدهورت الأبعاد التحررية والإنسانية للثقافة لمصلحة أيديولوجيات عصبية ومتعصبة ساهم مثقفون مكرسون في تكريسها أكثر من غيرهم. وهذا الجمع بين نظام سياسي متقادم ولا إنساني وبين واجهة مادية براقية، هو "الفصل النوعي" للنظام القائم، وهو الذي يجعله شيئاً أكثر من نظام سياسي تسلطي: هو نظام اجتماعي وسياسي وفكري قائم على التمييز بين السكان، وعلى احتكار السلطة والثروة والوطنية لنفسه. وهذا الاحتكار الشامل هو أحد منابع الاحتجاجات الشعبية، ولعله يفسر انطلاقها من مناطق طرفية، مدن غير مركزية، وضواحي حواف المدن. لقد حفزت اللبلة الاقتصادية الجارية في سورية منذ أعوام نموذجاً من التطور محابياً للمدن على حساب الأرياف، ولمراكز المدن على حساب الأحياء الطرفية، ولضواحي حديثة خاصة بالأغنياء على حساب الضواحي التقليدية التي يطرد إليها السكان المتساقطون من نموذج التنمية

طوال عقود، استغنت النخب السياسية في العالم العربي، وفي سورية بامتياز، عن الأخلاق بالأيديولوجيا: كثير من الأيديولوجيا لتغطية القليل من الأخلاق، فانتهينا إلى أوضاع يحكم بلادنا فيها أناس معدومو الضمير، يقتلون كثيراً ويسرقون كثيراً ويكذبون كثيراً، ويجعلون من أنفسهم مثلاً للوطنية والحكمة، وحتى للأخلاق.

الثورات العربية اليوم، ومنها الثورة السورية الكبرى، هي تمرّد على نخب الحكم اللاأخلاقية، وخروج من ربة الأيديولوجيا، كما أن تطلّعها إلى الحرية والكرامة والعدالة مصبوغ بصبغة أخلاقية عالية، لا تجد سنداً لها إلا في حس العدالة الفطري العميم، وفي الثقافة الدينية.

إن الطابع الأخلاقي للانتفاضة السورية والثورات العربية من جهة، وافتقار "حداثتنا" إلى أنظمة قيم وأخلاقيات عقلانية حديثة من جهة ثانية، وانحياز قطاعات مهمة من النخب السياسية والثقافية إلى نظم تحديثية مجردة من الأخلاق من جهة ثالثة، هي العوامل الكامنة خلف كون القاعدة الاجتماعية للثورة في سورية أقرب إلى القطاعات الاجتماعية التقليدية منها إلى القطاعات الأحدث. وهذه النقطة حساسة في سورية بالذات بسبب تراكم مزدوج لكل من "الحداثة" و"التقليدية" مع تكوينات دينية ومذهبية موروثية من جهة، ومع تمايزات طبقية كانت تزداد ظهوراً وترسخاً في الأعوام الأخيرة من جهة أخرى. والتراكم ليس تطابقاً، إنه مساحة تقاطع مهمة.

وحدائتها، وتطوع للتعبير عن العداء حيال أي معارضين لها، الأمر الذي وضعهم في موضع "مثقفين عضويين" لهذا النظام الذي لو كان أقل عضلية ومحدودية فكرية لكانت استفادته منهم أكبر كثيراً.

وأنا هنا لا أتوسع في هذه النقطة لأسباب أيديولوجية، وإنما لأن هذا الضرب الأرستقراطي والكاذب من العلمانية سوغ آليات حكم سياسية فظة، وخفض الحواجز الفكرية والأخلاقية التي تحمي حياة عموم الناس، واندرج في مناخ ثقافي وسياسي دولي عنصري (والعنصرية أيديولوجيا طبقة لا أيديولوجيا هوية، كما يوضح بنديكت أندرسون في كتابه "مجتمعات متخيلة" *Imagined Communities*)، فكان بذلك

بمثابة مساهمة في تشريع نقل السلطة وتركيزها في أيد تشبه الأيدي الحاكمة في سورية اليوم. فعاطف نجيب مثلاً، لم ينبثق من مذاهب أدونيس أو جورج طرابيشي أو عزيز العظمة، إلا إن هذه المذاهب تخفض بشدة العوائق الفكرية والرمزية والأخلاقية التي كان من شأنها أن تحول دون نشوء غيلان يشبهونه. وفي المحصلة، يمكن القول إن الثورة

السورية تفجرت ضد تحديث معرّف بلبرلة اقتصادية محابية للأغنياء، وبأيديولوجيا حدثية بلا مضامين أخلاقية، وحدثية شكلية على مستوى الأدوات والأشياء، من البنوك إلى الجامعات الخاصة إلى السيارات. وهي ثورة ضد النظام الذي جعل من "التطوير والتحديث" عقيدة تخفي علاقات سلطة وثروة امتيازية وغير مشروعة، وضد أثرياء النظام الذين سرقوا الملايين في أيام الاشتراكية البعثية، ثم أصبحوا سادة الاقتصاد في الزمن الليبرالي، وضد أيديولوجيي النظام الذين جعلوا "الحدثية" ديانة وأخلاقاً وسياسة وثقافة، والذي لا يشكل "التطوير والتحديث" غير ترجمة عملية له.

الليبرالي التسلطي. فجرى تهميش هذه المناطق، وارتفع منسوب البطالة فيها بسبب نوعية فرص العمل الجديدة (إجادة لغات أجنبية وتعلم تقنيات جديدة)، وترافق هذا مع تراجع الدور الاجتماعي للدولة، ومع تحول ممثلي السلطة فيها إلى أثرياء متعجرفين، يحكمون، كأنهم مندوبون أجانب، سكاناً محليين لا يتعاطفون معهم ولا يحترمونهاهم. فابن خالة الرئيس، عاطف نجيب، الذي اعتقل وعذب أطفال درعا، ثم اقترح على آبائهم أن يتولى ورجاله استيلاء نسائهم أطفالاً غير أطفالهم المعتقلين، إن عجزوا هم عن ذلك، هو مثال لرجل السلطة البهيمي، المنعم والعديم الإنسانية، والتمتع بحصانة مطلقة.

لقد تطورت الأمور في سورية إلى هذه الدرجة من الانفصال النفسي والاحتقار في الأعوام الأخيرة، الأمر الذي يفسر غضب السوريين المستعز. ومع أن الأمر ليس جديداً تماماً، إلا إنه بلغ في الأعوام الأخيرة درجة تقارب العنصرية من الانفصال الاجتماعي والثقافي.

وهنا أيضاً لا أملك إلا أن أشير إلى دور مثقفين مكرسين في تكريس هذه المناخات العدائية بدرجات متفاوتة من التذاكي، وخصوصاً عبر المهاجمة غير المتحفظة لذلك الشبح المسمى "الإسلام"، ومن دون تمييز بين دين المسلمين، وبين الإسلام كعنوان لميراث ثقافي عام، وبين "الإسلام السياسي". وهذا الضرب من "علمانية" عمياء هو بالضبط عقيدة أجهزة الأمن السورية، أي العقيدة الوظيفية لأجهزة حماية نظام "التطوير والتحديث". فقد ارتضى مثقفون سوريون معروفون، وبعضهم نجوم ومشاهير، ضرباً من وحدة الحال مع بعض جنرالات الأمن بتبريرات شخصية وعامة متنوعة، وبعضهم طور نظريات بشأن "الدولة"

## V

طور الانحلال حتى سبعينيات القرن العشرين لولا أنها تحولت في ظل الحكم الأسدي إلى أدوات حكم مساعدة. وهي مع ذلك أضعف اليوم، الأمر الذي يعطي انطباعاً خارجياً متعجلاً بشأنها، وأنها، في مناخات سياسية منفتحة، يحتمل أن تطفو على السطح بداية، لكن احتكار هذه البيئات ولاء الأفراد المنسوبين إليها لن يقاوم آليات الاقتصاد والتعليم والدولة الوطنية. أمّا المخاصمة الإرادية والفوقية لهذه الأطر المحلية فكانت سندا للطغيان السياسي، قبل أن يجد هذا الطغيان ذاته أن في مراعاة هذه الأطر ما يخدم دوامه أكثر من محاولة تفكيكها.

من جهة أخرى، فإن استقلالية محلية أوسع، ودرجة أكبر من اللامركزية، من شأنهما أن تكونا مرغوبتين على الصعد التنموية والإدارية والسياسية ذاتها. فالمركزية الشديدة كانت عائقاً تنموياً، وإفقاراً اجتماعياً وثقافياً، وسندا للديكتاتورية. وفي المقابل، فكلما كانت البيئات المحلية أقوى، كانت أكثر ممانعة للطغيان، وسندا محتماً للديمقراطية. على أنه يجب التفكير في هذا الأمر كعملية تاريخية أطول، تتجاوز التخلص من الطغيان إلى الإصلاح التعليمي والقانوني، وإلى إعادة بناء الدولة ككل ودولة وطنية حديثة.

إن كون البيئات الاجتماعية التقليدية أرضية للثورة السورية يطرح سؤالاً سياسياً وفكرياً عن العلاقة المحتملة بين الديمقراطية وهذه القاعدة الاجتماعية.

لقد أشرنا إلى أن هذه الفئات تعاني اضطهاداً سياسياً واستلاباً ثقافياً واستغلالاً اقتصادياً، وهي تعيد جانباً من اعتبارها الثقافي عبر انتفاضتها الشجاعة، وتعمل على تحرير نفسها سياسياً عبر مواجهة نظام استبدادي تحديتي فائق الرجعية. ولعل من شأن حضورها السياسي هذا أن يساهم في تعديل نسبي لموازين القوى الاجتماعية - الاقتصادية لمصلحتها.

لكن، هل يؤسس ذلك لديمقراطية مستقرة وقابلة للتطور؟ ليس في وقت قصير. فالتهور التعليمي المريع، واختلالات البنية الوطنية للمجتمع (شروخ عمودية عميقة) والدولة (تابعة للنظام)، ومستوى النخب السياسية المتواضع، تثبط التوقعات المتفائلة.

إلا أن الموانع المحتملة لا علاقة لها بتناف ماهوي مفترض بين الديمقراطية وبين بيئات "تقليدية" تتبخر تقليديتها كلما دقق المرء في أمرها. فهي نتاج التقاء العزل عن الحياة العامة وتدني مستوى التنمية والدخول والتعليم، بالميل المحلي التلقائي إلى قدر أكبر من الاستقلالية. ثم إن هذه البيئات كانت فعلاً في

## VI

مع ابتكار الذات؟ ألا يعني "التقليد" بالضبط أن النموذج المثالي للذات معطى، وأن جل المطلوب هو تقمص هذا النموذج أو ارتدائه جاهزاً؟ ربما يبدو الأمر تناقضاً أو ازدواجاً، لكن هذا فقط لأننا نتمسك بمفهوم أيديولوجي للتقليد، فنجعل منه شيئاً مقابلاً لحداثة معرفة بدورها

هناك سؤال أهم بعد: كيف نفهم ما ذكرناه في مطلع المقالة من كون الانتفاضة تجربة ابتكار للذات، يتيحها لأنفسهم عشرات ومئات ألوف السوريين اليوم، مقارنة ببيئات اجتماعية "تقليدية" يبدو أنها المواطن الطبيعية للانتفاضة السورية؟ هل تتوافق هذه البيئات

الطبقة الوسطى المتعلمة ومن شرائحها الدنيا الأدنى تعليمياً، تعني إعادة بناء النظام السياسي والقيمي المتعلق بالعمل وقيمه. فالعمل هذا يتقابل اجتماعياً وقيماً وسياسياً مع كل من السلطة والامتياز اللذين يتأسس عليهما تحالف اجتماعي مقابل، لم يجد بأساً في قتل السوريين وتعذيبهم الوحشي. لكن لماذا الحرية وليس العدل، كما قد يتوقع المرء من مركزية العمل في تكوين التحالف الاجتماعي للانتفاضة السورية، ومن مركزية العدل في القيم الإسلامية؟ للأمر على الأرجح صلة بإدراك مركزية نمط ممارسة السلطة في النظام الاجتماعي الامتيازي القائم، والذي تسبب بانهايار العمل، قيمة مادية ومعنوية، ومجتمعاً. فأولوية الحرية في الانتفاضة السورية تشير إلى أن العدل مشروط بالتخلص من الاستبداد. وما نستخلصه من ذلك كله هو أن ما بين مكوّنَي تحالف الانتفاضة من اختلافات في الأذواق وأنماط الحياة يبقى أدنى من اختلافهما معاً عن الإقطاعيين الجدد الذين يملكون ويحكمون ولا يعملون.

أيديولوجياً، ويبدو كأنه يحاكي مثال الطبقة الوسطى الأوروبية حديثاً، وما يغيّره تقليدياً، مع تحميل هذا الأخير صفات سلبية تحكم عليه باللاعقلانية والجمود، أو اعتباره نقصاً لا يجد اكتماله إلا في محاكاة المثال الأوروبي، أو بالأحرى محاكاة من يحاكونه.

وإذا كان صحيحاً أن الانتفاضة السورية تجمع بين بيئات محلية وأهلية تتمرد على حرمان كثير متنوع ومقترن باقتحام جهازي فظ لحياتها وأنماط تكافلها، وبين متعلمين ومثقفين حديثين، نساء ورجالاً، تحفزهم تطلعات الحرية والفردانية والاستقلال الذاتي التي يقرنها المرء بالطبقة الوسطى المتعلمة والمتحررة من أطرها الأهلية؛ إذا كان الأمر كذلك فلأن هناك شيئاً كبيراً يوحد الطرفين، هو ارتباطهما بالعمل، واعتمادهما الحصري عليه في المعيشة وفي الأخلاق وفي إدراك العالم. فهذان المكونان معاً يشكلان مجتمع العامة السوري بالتقابل مع مجتمع الخاصة التي تعرّف نفسها بالسلطة أو بالثروة أو بامتياز ثقافي مجهول.

والحرية التي يدافع عنها ويهتف ويضحي من أجلها شبان مؤمنون وغير مؤمنين، من

## VII

تحت طغيان أوليغاركي محقق، ومفرد في الرجعية. ومن المفترض أن الانتفاضة السورية، والحضور اللافت للمكون الإسلامي فيها، يجعلان السؤال أكثر راهنية. والواقع أنه ليس لهذا التخوف سند في تاريخ سورية الحديث. فقبل العهد البعثي كانت الأوضاع الاجتماعية السياسية تتطور في اتجاه تقلص الفوارق المادية والسياسية بين الجماعات، وليس في اتجاه زيادتها. وما كان الحكم البعثي ذاته، ومنه الصفحتان الأسديتان، ممكناً لولا هذا التطور. فقد كانت الأحزاب

هل من المحتمل أن يجنح التطور السياسي في سورية ما بعد الأسدية إلى ضرب من "طغيان الأكثرية"؟ هل سنشهد طغياناً إسلامياً معادياً للأقليات الدينية (مسيحيون أساساً)، وطغياناً إسلامياً سنياً ضد المذاهب الأخرى (علويون ودروز وإسماعيليون وشيعة)؟ ليس السؤال مهماً إلا لأن "حداثيين سوريين"، ذكرنا أعلاه أسماء ثلاثة من أعلامهم، وجدوا أنه مهم، وحذروا منه. وقد فعلوا ذلك ليس قبل أن تلوح الانتفاضة الحالية في أفق تفكيرهم أو تفكير غيرهم، وإنما بينما كان المجتمع السوري واقعاً

والسؤال الوحيد الوجيه في هذه الحالة هو: ما الذي يسوغ التحذير من طغيان محتمل لأكثرية تجمجم كثيراً، قبل الكلام على طغيان قائم محقق؟ نقدر أن للأمر صلة بالعقيدة الحداثوية التي تقيم رباطاً ماهوياً بين الغرب والحداثية (وليس علاقة تاريخية)، فينتقل إليها عبر هذا الرباط نزعة عداً غربية عريقة ضد الإسلام. ومعلوم أن هذه النزعة حملت على الدوام عطفاً على ما هُمّش واستُبعد من التاريخ الإسلامي، لكن ليس لأسباب تتصل بالعدالة والانحياز إلى المقهورين (والأ لآنحاز دعاتها إلى العرب المعاصرين في مواجهة السيطرة الغربية، وإلى الفلسطينيين في مواجهة إسرائيل، وكانوا أقل توجساً من ثوراتنا الراهنة)، وإنما لأسباب تتصل بصراعات دينية تاريخية. وهذا اتهام خطر لمثقفين يفترض المرء أنهم أكثر نقدية وأكثر تبصراً في محركات مواقفهم وأفكارهم، لكن كلما دقق المرء في "فكر" هؤلاء المفكرين، اكتشف قدراً أكبر من قلة الاستقامة، ومن الركاكة الفكرية أيضاً.

وبطبيعة الحال، فإننا نكون في أفضل موقع ممكن للاعتراض على أسلمة ثوراتنا الراهنة، والأسلمة المحتملة لمجتمعاتنا في المرحلة ما بعد الثورية، بقدر ما نفك الارتباط بين هذا الاعتراض وبين نزعة العدا المذهبية أو الماهوية للإسلام ذاته. فليس هناك مضمون ديمقراطي أو تحرري ممكن لهذه النزعة الأخيرة، وإنما مضمون رجعي واستبدادي وعنصري فقط. وهذه النقطة مهمة لأن بعض المتحفظين على مظاهر وعلامات إسلامية في الثورات العربية يتجذر تحفظهم في مخاصمة جوهرية للإسلام ذاته، إذ يصعب على علماني ديمقراطي أن يكون شريكاً في هذه النزعة التي ازدهرت بقوة في أعوام ما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، بعد ازدهار معتدل منذ نهاية الحرب الباردة.

السياسية الناشطة، قبل أن يقصبيها نظام الحزب الواحد، توفر حضوراً في المجال العام لمنحدرين من بيئات دينية ومذهبية وإثنية متنوعة، كما أن الأحزاب القومية والشيوعية كانت هي الحلول التي أتاحت لمجتمعنا من أجل تجاوز انقساماته العمودية. ومعلوم أن حزب البعث جمع بين مسيحيين ومسلمين، وسنيين وعلويين، وغيرهم، بينما جمع الشيوعيون إلى ذلك كله بين عرب وكرد وأرمن، ويهود في طور أ بكر، حتى إذا جرى تحطيم هذه الأحزاب، بما فيها حزب البعث، لم يبق لجميع السكان ما يتم تعريفهم به غير أطر انتسابهم الأهلية. ويعزز من ذلك أن هذا التحطيم الذي جرى في عهد حافظ الأسد اقتزن أيضاً باستتباع الجيش ونزع استقلالته وصفته الوطنية العامة، وباستتباع الجامعات وتحطيم شخصيتها، وباستتباع النقابات وتعطيل أي دور عام لها، وبتأسيس طغيان شخصي أفضى في النهاية إلى تحويل البلد إلى حكم عائلي هو ما يثور ضده السوريون اليوم، وقد سبقهم إلى الثورة على ذلك التونسيين والمصريون واليمنيون والليبيون.

علاوة على ذلك، فإن من يعرف شيئاً عن المجتمع السوري يعلم أنه لا يمكن تعريف المسلمين السنيين السوريين إلا بأنهم غير الآخرين، فلا شيء يوحدهم غير اختلافهم عن غيرهم، أي كونهم ليسوا مسيحيين ولا علويين ولا دروزاً أو إسماعيليين، وهذا الأمر هو الذي يسوء الإسلاميين الذين يحاولون جعل أنفسهم الممثلين الطبيعيين للمسلمين السنيين السوريين، ويسوء طائفيين آخرين لا يختلفون عن الإسلاميين في شيء. ولا متناع قيام ذاتية سنية موحدة تفسير سوسولوجي وتاريخي ميسور لن ندخل فيه هنا، ومن غير المحتمل أن يستعصي إدراكه على المفكرين المحذرين من "طغيان الأكثرية".



## VIII

الإسلاميون التقليديون، جرى سحق غيرهم، وقد أسس هذا السحق المزوج لحكم الطغيان. ثم إن الأمر لا يقتصر على طغيان طغم أوليغاركية، بل على ظهور إسلاميين غلاة دينياً وعنيفين سياسياً، ينازعون هذه الطغم على الحكم سياسياً وعسكرياً، وينازعون أكثرية المحكومين دينياً وأخلاقياً وثقافياً، الأمر الذي لا يمكن، كما نفترض، أن يكون تطوراً مرغوباً فيه. ولعل من شأن الظهور الشرعي للإسلاميين في المشهد الاجتماعي والسياسي في مجتمعاتنا المتغيرة أن يعيد الصراعات الفكرية والقيمية إلى الصدارة، وأن يدفع المعارضة ضد استبدادهم المحتمل إلى أن تجمع بين الديمقراطية والعلمانية. فالانفصال بينهما خلال الجيل السابق كان قد أضعف الديمقراطية، وأفسد العلمانية، وخدم الطغم الحاكمة.

لكن ألا يحتمل أن تؤول الكلمة العليا في سورية ما بعد البعثية إلى الإسلاميين السياسيين؟ ففي تونس لهم حضور هو الأقوى منذ استقلال البلد قبل نحو ٦ عقود، وفي مصر هم المرشحون الأقوى للحكم، أو لإشغال موقع مؤثر في حكم البلد، وليس هناك ما يدعو إلى الافتراض أنهم لن يكونوا حزباً مهماً في سورية الجديدة. بلى. لكن هذا بحد ذاته لا يطرح مشكلة خطيرة، أو لنقل إن المشكلة التي يطرحها ليست جديدة من جهة، ولا هي أسوأ من مشكلة الديكتاتوريات الشخصية والعائلية من جهة أخرى.

وإذا كان لا ريب في أن استيعاب الإسلاميين في نظمنا السياسية الجديدة ليس بالأمر الميسور، فإن استبعادهم أمر مجرب ونعرف نتائجه. والواقع أنه في جميع البلاد العربية (مصر؛ تونس؛ سورية؛ ليبيا...) التي سُحق فيها

## IX

المستمرة بينهم، حاول دفعها إلى حرب ساخنة في وقت الانتفاضة. ستكون سورية بخير إن أمكنها أن تصون وحدتها بلداً ومجتمعاً، وتطور آليات تغيير ذاتية، بحيث تتولد نخبة سياسية أصلح، تعيش للسياسة ولا تتعيش منها (بحسب تمييز ماكس فيبر)، كحال نخبة النظام الحالية. وعلى الفور، فإن مشكلات إصلاح التعليم والإصلاح القضائي الإداري، وكذلك إعادة بناء النظام السياسي على أسس جديدة، ستطرح نفسها، وسيتعين إعادة بناء الوظيفة الأمنية على أسس جديدة بالكامل، لأن البنى الأمنية القائمة تحمل في صميم تكوينها العداء للشعب. وبالمثل، يجب إعادة بناء الإعلام كلياً، لأن الإعلام الحالي مبني تكوينياً على المراوغة والكذب وعبادة النظام، وغير قابل للإصلاح.

ماذا نتوقع من الانتفاضة السورية؟ إن الإجابة عن هذا السؤال مهمة لتجنب التقديرات المبالغ فيها، والمورثة للخيبة، من دون التخلي عن التطلعات التي حفزت الانتفاضة، كما أنه سيكون من المبالغ فيه توقع ديمقراطية مستقرة خلال الأعوام الأولى التالية للتغيير السياسي. فالشيء الذي يتعين أن تحققه العملية الثورية هو نقل سورية إلى أوضاع سياسية تقبل الإصلاح، وتستجيب بمرونة أكبر لتطلعات السوريين. فسورية ما بعد البعثية أمامها تحديات مهولة لا تقل عن إعادة بناء الدولة والمجتمع، وإعادة بناء القرابة بين السوريين على أساس المواطنة، بعد أن خربها "النظام" (الطغمة المالكة الحاكمة التي لا تعمل)، ونشر مناخاً من الحرب الباردة

أصلح وأكثر قابلية للإصلاح، ثمة أعباء هائلة تقع على عاتق الجيل السوري الشاب، هذا الذي يخطو اليوم خطوات عملاقة وبأثمان كبيرة نحو امتلاك السياسة والحياة. ■

وهناك أيضاً إعادة بناء الجيش بعد أن قام مفهوم "الجيش العقائدي" بتحزيب الجيش ونزع وطنيته.  
ومن تكنيس الخراب العميم الذي تسبّب به النظام البعثي إلى إعادة بناء البلد على أسس

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوصلو إلى خريطة الطريق

أحمد قريع (أبو علاء)

١

مفاوضات أوصلو

١٩٩٣

٥٢١ صفحة ١٥ دولاراً (تجليد عادي)  
٢٠ دولاراً (تجليد فني)

٢

مفاوضات كامب ديفيد

(طابا واستوكهولم)

١٩٩٥ - ٢٠٠٠

٥٠٥ صفحات ١٥ دولاراً (تجليد عادي)  
٢٠ دولاراً (تجليد فني)